مجلة الميادين الاقتصادية
المجلد 04، العدد 01، 2021، الصفحات: (172/157)
P-ISSN: 2716-7615 E-ISSN: 2716-8565
DOI: 10.47173/2134-004-001-009

اختبارات الضغط أسلوب جديد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات
دراسة تجربة قطر خلال أزمة كوفيد 19

Stress tests are a new method for measuring banks' resilience to crises
Qatar's Experience Study during the COVID-19 crisis

فايزة شايب *
مخبر الاقتصاد والمالية وادارة الاعمال، جامعة سكيكدة، الجزائر
f.chaieb@univ-skikda.dz

علي جقريف
مخبر الاقتصاد والمالية وادارة الاعمال، جامعة سكيكدة، الجزائر
a.djekrif@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: **2021/10/20** تاريخ القبول: **2021/12/04** تاريخ النشر: **2021/12/31**

مستخلص:
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور اختبارات الضغط في قياس قدرة البنوك القطرية على تحمل الصدمات الناتجة عن وباء كورونا . توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي القطري قادر بشكل عام على تحمل أزمة كورونا. حيث أعطت نتائج اختبارات الضغط المطبقة وفقا لافتراض أسوء السيناريوهات والمتمثل في بلوغ مستويات عالية من القروض غير المنتظمة من القطاع الخاص، نسب كفاية رأس المال للقطاع المصرفي القطري تقدر بـ 12.6%، 12.9% للأعوام 2019، 2020 على التوالي. أي أنه وفقا للسيناريو أعلاه فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في دولة قطر والبالغ 12.5%.
كلمات مفتاحية: اختبارات الضغط، الأزمات، فيروس كورونا، البنك المركزي القطري.

Abstract:
This study aims to determine the role of pressure tests in measuring the resilience of Qatar's banks to shocks resulting from the negative consequences of Corona. The study found a series of findings, the most important of which was that pressure tests showed that the capital adequacy ratio of the banking sector of the State of Qatar was 12.6% and 12.9% for 2019 and 2020 respectively, after the worst-case scenario of assuming high levels of irregular private sector loans, that is, assuming the above scenario that This means that the Qatari banking system is generally able to withstand corona crisis.
Keywords: Stress tests, crisis, corona virus, central bank of Qatar.

JEL Classification Codes : G21, F53, E58, D81

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

تعتبر اختبارات الضغط أداة مهمة وجزء رئيسي من ادارة المخاطر، حيث ازدادت أهميتها مؤخرا في ظل الأزمات الراهنة، إذ تحظى ببعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية فقط التي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

تعتمد البنوك المركزية على اختبارات الضغط لتقدير قدرة القطاع المصرفي على تحمل المخاطر المرتبطة بنشاطه، وذلك وفقا لسيناريوهات مختلفة يتم تصميمها حسب الاوضاع الاقتصادية المختلفة.

يقوم البنك المركزي القطري بإجراء اختبارات ضغط مصرفية ربع سنوية على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الرهن العقاري بالاعتماد على البيانات الدقيقة للنظام المصرفي والمتغيرات الكلية الرئيسية. كما تعمل إدارة الاستقرار المالي التابعة لقطاع استقرار النظام المالي والإحصاء في بنك قطر المركزي على تطوير نموذج بديل لنظام الإنذار المبكر لتجنب أي مخاطر محتملة، وقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة وتقييم الوضع المالي للبنوك ضمن سيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث قصد تعزيز الاستقرار في النظام المالي. تستخدم نتائج اختبارات الضغط المتحصل عليها في تحديد مستوى رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك بما يمكنها من تحمل الصدمات المالية والأزمات والمخاطر المرتفعة.

من خلال ما سبق تسعى هذه الدراسة لمعالجة الاشكالية التالية: **ما مدى استجابة اختبارات ضغط البنوك القطرية للتداعيات السلبية لفيروس كورونا؟**

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر اختبارات الضغط اسلوب حديث وفعال لقياس قدرة البنوك على تحمل التداعيات السلبية لوباء كورونا؛
- تساهم اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي من خلال صدمات وسيناريوهات شديدة لكنها ممكنة الحدوث؛
- يتمتع القطاع المصرفي القطري بنوع من الاستقرار يمكنه من تحمل أزمة كورونا نتيجة تمتع البنوك القطرية برأس مال كاف وسيولة مريحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الاهداف متمثلة في:

- التأصيل النظري لاختبارات الضغط؛
- ابراز دور اختبارات الضغط كأداة حديثة في ادارة المخاطر المصرفية ؛

- تحديد دور اختبارات الضغط في تجنب الازمات وتحقيق الاستقرار المالي؛
- التعرف على دور اختبارات الضغط في تحديد قدرة البنوك القطرية على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة التي تنتج عن التداعيات السلبية لفيروس كورونا المستجد، والعمل على الخروج بنصائح وإرشادات التي من شأنها أن تفيد القطاع المصرفي الجزائري.

منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل أبعادها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يلائم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

1- أساسيات حول اختبارات الضغط:

توجهت العديد من البنوك المركزية في العالم إلى استخدام تقنية اختبارات الضغط لاختبار قدرة القطاع المصرفي والمالي على مواجهة الصدمات والأزمات التي قد تواجهها في ظل أوضاع اقتصادية شديدة التأثير ولكنها محتملة الحدوث.

1-1 مفهوم اختبارات الضغط:

قدمت لاختبارات الضغط أو الأوضاع الضاغطة، أو كما يسميها البعض اختبارات الإجهاد المالي عدة مفاهيم، يتم ذكر أهمها كما يلي:

استنادا إلى بنك التسويات الدولي، فإن اختبارات الضغط توصف بأنها تقييم الوضع المالي للمصرف تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة بهدف مساعدة متخذي القرار في البنوك على اتخاذ القرارات المناسبة ضمن سيناريوهات مختلفة المخاطر التي قد تواجهها خلال عملها. (صلاح الدين و الشمري، صفحة 39)

تم تعريفها أيضا من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كمصطلح شامل يصف التقنيات المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس احتمال التعرض للأحداث الاستثنائية. (عثمان، 2008، صفحة 8)

أما صندوق النقد الدولي، فقد تحدث عنها على أنها تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية، المؤسسات أو النظام المالي ككل عند تعرضه لأحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة، فهي اختبارات كمية تتوقع ماذا سيحدث لرأس المال ككل إذا حدث، وإن تحققت بعض المخاطر أو معظمها. (بن ربيع و بن زابة ، 2014، صفحة 64)

1-2 أهداف اختبارات الضغط:

تستخدم اختبارات الضغط لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها؛
- المساعدة في عملية التخطيط الرأسمالي؛
- المساعدة في إدارة السيولة؛

- تعتبر اختبارات الضغط أداة مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى؛
- توفير بيانات تفصيلية عن تعرض البنك للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى البنك، وتقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى البنك؛
- تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي. (صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2019، صفحة 118)

1-3 أهمية اختبارات الضغط:

يمكن تلخيص أهمية هذه الاختبارات في:

- توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الإنكشافات المحتملة في أوضاع صعبة، وبالتالي تمكينهم من التحوط لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر؛ (البنك المركزي الكويتي، 2014، صفحة 183)
- تمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛
- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال؛
- تحديد الأموال الخاصة اللازمة لامتصاص الخسائر عند حدوث صدمات معتبرة. (Hull, 2007, p. 370)

1-4 تصميم اختبارات الضغط:

1-4-1 إن تصميم برنامج اختبارات الضغط واختبار أثرها على البنك والاستفادة من النتائج يتطلب التعاون ما بين مختلف الخبراء والمعنيين في هذا المجال في البنك، كما يجب أن تنظم صيغة حوار مناسبة بينهم لأخذ وجهات نظرهم في الصدمات والأوضاع الضاغطة المحتملة وهذا بهدف تحديد الفرضيات والسيناريوهات التي تتناسب مع المخاطر الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك.

2-4-1 إن برنامج اختبارات الضغط يجب أن يشمل أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية الاختبارات وجعلها داعمة لنماذج إدارة المخاطر في البنك، كما يجب أن تتراوح الاختبارات بين اختبارات حساسية بسيطة مبنية على التغيرات في عامل مخاطر واحد وبين سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات. (البنك المركزي الاردني ، تعليمات اختبارات الاوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الاردن، 2016، صفحة 3)

- **اختبارات تحليل الحساسية:** إن اختبارات تحليل الحساسية تستخدم لقياس أثر تحركات كل عامل من عوامل المخاطر على الوضع المالي للبنك حيث لا يتم الأخذ بالاعتبار العلاقات والتداخلات بين تلك العوامل. تهدف هذه الاختبارات الى تحديد درجة حساسية الوضع المالي للبنك اتجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهته.

في هذه الاختبارات لا يتم تحديد مصدر الصدمة لكن على البنك تحديد عوامل المخاطر التي من الممكن أن تؤثر عليه خاصة المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، كما يعمل على إجراء اختبارات ضغط على تلك العوامل التي تم تحديدها باستعمال درجات مختلفة من الشدة بناء على البيانات التاريخية على مستوى البنك أو الاقتصاد ككل مدعمة بافتراضات معقولة. يقوم البنك أيضا بإجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخله وتشمل هذه الاختبارات كلا من مخاطر الائتمان، مخاطر التركز، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة. (صندوق النقد العربي ، المنهجية الحديثة لاختبارات الاوضاع الضاغطة، 2018، صفحة 10)

- **اختبارات السيناريوهات:** هذه الاختبارات تعمل على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها قد تكون منخفضة ولكن في حال حدوثها فإن أثرها على المركز المالي للبنك يكون كبيرا، وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات يجب أن تتضمن نوعين من الاختبارات:

- اختبارات مبنية على أحداث تاريخية حصلت سواء في الأردن أو في دول العالم مثل: أزمة الدينار 1988-1989، الأزمة المالية العالمية،... (بنك عوده السوري ، 2012، صفحة 29)
- اختبارات افتراضية من الممكن أن تحدث مثل: انخفاض حاد في نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع معدل البطالة،...الخ

وبشكل عام فإن الاختبارات الافتراضية تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي قد يكون لها آثار سلبية على أوضاع البنك مثل ارتفاع نسب الديون غير العاملة وبالتالي انخفاض ربحية البنك مما قد يؤثر على ملاءته، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات الافتراضية ممكن أن تشمل عوامل قد تؤثر بصورة حادة على سيولة البنك. (البنك المركزي الاردني ، تعليمات اختبارات الاوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الاردن، 2016، صفحة 7)

5-1 المخاطر المقيمة في اختبارات الضغط:

إن المخاطر التي يتم إخضاعها معد لاختبار الضغط يتم تصميم صدمات معينة لكل نوع من هذه المخاطر ويتم قياس تأثير هذه الصدمات المحتملة على رأس المال المصرفي، والجدول الآتي يبين أهم أنواع المخاطر التي تأخذها اختبارات الضغط بعين الاعتبار والصدمات الممكنة ومجال تطبيق الاختبار.

الجدول رقم (01): المخاطر المقيمة في اختبارات الضغط

نوع الخطر	الصدمات الممكنة	مجال تطبيق الاختبار
سعر الفائدة	صدمات ممكنة للأسعار الداخلية والخارجية	تطبق على المحافظ المالية المشكلة عادة من السندات ذات عائد ثابت.
سعر الصرف	تغير في سعر الصرف	تطبق على المحافظ المالية ومحافظ القروض اذا كانت مقيمة بالعملة الاجنبية
القروض	ارتفاع احتمالية وقوع خطر عدم الدفع	تطبق على محافظ القروض
أسعار الأصول المالية	انخفاض مؤشر البورصة	تطبق على المحافظ المالية في البورصة
عدم الاستقرار		يطبق على محفظة الخيارات في فترات سابقة لارتفاع درجة عدم الاستقرار
السيولة	نقص سيولة السندات المتداولة وزيادة سحوبات الودائع أو تخفيض في قروض ما بين البنوك	يطبق على المحافظ المالية المتداولة في البورصة
أسعار المنتجات الأساسية	انخفاض في قيمة منتج أساسي مثل سعر البترول	يطبق خاصة على البلدان المعتمدة بشكل أساسي على هذا المنتج

المصدر: (حمدوش و آخرون، 2019، صفحة 141)

2- عرض تجربة قطر في اختبار الضغط قبل وبعد أزمة كورونا:

في هذا الجزء يتم عرض تجربة بنوك دولة قطر حول اختبارات الضغط قبل تفشي الوباء وبعده.

2-1 ارشادات لاستمرارية الأعمال في البنوك القطرية للتصدي لوباء كورونا:

في اطار الجهود المبذولة من الدولة لمواجهة وباء كورونا المستجد ودعما للقرارات الصادرة من اللجنة العليا لإدارة الأزمات، فقد تقرر ما يلي: (البنك المركزي القطري ، القروض والالتزامات الخاصة بالقطاعات المتضررة من الاجراءات الخاصة بمكافحة وباء كورونا، 2020، صفحة 1)

- على جميع البنوك والمصارف العاملة بالدولة تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة والفوائد/ العوائد المترتبة على تلك القروض الخاصة بالقطاعات المتضررة، وذلك لمدة ستة شهور اعتبارا من تاريخ 2020/03/16 لمن يرغب بذلك بفائدة/ عائد منخفض ودون فرض أي عمولات أو رسوم تأخير ودون أي تأثير على تصنيفهم الائتماني؛
- تخصص نافذة إعادة شراء (ريبو) بمبلغ قدره خمسون ألف ريال قطري تكون بعائد صفر%، لأعراض توفير السيولة للبنوك بتكلفة صفرية تمكنها من الالتزام بتخفيض سعر الفائدة/ العائد على عملاء القطاعات المتأثرة والمنتفعين بقرار التأجيل ومنح قروض جديدة بدون رسوم أو عمولات لعملاء القطاعات المتضررة بسعر

فائدة/ عائد لا يتجاوز سعر 1.5% على أن يعاد تسعير هذه القروض بعد انتهاء فترة 6 شهور من تاريخ 2020/03/16 أو انتهاء تسهيلات الريبو المذكورة في هذا البند أو بإشعار من مصرف قطر المركزي أيهما أقرب؛

- إلغاء الرسوم المفروضة على نقاط البيع POS ورسوم السحب عبر الصراف الآلي ATM.

2-2 نظرة عامة حول مخاطر القطاع المصرفي القطري خلال أزمة كورونا:

إن تصورات القطاع المصرفي فيما يتعلق بمواطن الضعف المحتملة التي يمكن أن تؤثر على القطاع تؤدي إلى صياغة سياسة الاستقرار المالي. لهذا الغرض، تم إجراء مسح إدراك جميع المخاطر بين البنوك العاملة محليا الخاضعة لسلطة بنك قطر المركزي، بينما تم التقيد في هذه الدراسة بتحليل توقعات القطاعات المصرفية وتصوراتها حول عوامل خطري الائتمان والسيولة.

الجدول رقم (02): استطلاع المخاطر قبل وبعد تفشي وباء كورونا للفترة 2022/2019

مخاطر الائتمان	قبل تفشي الوباء			بعد تفشي الوباء		
	2019	2020	2021	2020	2021	2022
تخلف المطورون العقاريون والمقاولون عن السداد						
تخلف القطاع العائلي(المقيمين)عن السداد						
تخلف القطاع العائلي(القطريون)عن السداد						
تخلف كبار المقترضين عن السداد						
تخلف المقترضين خارج قطر عن السداد						
تخلف حملة بطاقات الائتمان عن السداد						
تخلف قطاع البنية التحتية عن السداد						
مخاطر السيولة	2019	2020	2021	2020	2021	2022
سحب الودائع من جانب صغار المودعين						
سحب الودائع بواسطة كبار المودعين						
مخاطر تدوير الودائع تحت الطلب						
جفاف السيولة في سوق ما بين البنوك المحلي						
تراجع تدفقات السيولة من سوق ما بين بنوك الاجنبي						
سحب الودائع من المودعين غير المقيمين						
المخاطر العالمية	2019	2020	2021	2020	2021	2022
جائحة كوفيد 19						

رتب المخاطر %	اقل من 20	40-20	60-40	80-60	اكثر من 80

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي 2019، ص78، وتقرير الاستقرار المالي 2020، ص80.

بينت نتائج مسح إدراك المخاطر الذي تم إجراؤه قبل تفشي وباء كورونا أن الثقة العامة في استقرار النظام المالي زادت أو ظلت كما هي خلال عام 2019.

ورأت نحو 50% الى 60% من البنوك أن تخلف المطورون العقاريون والمقاولون عن السداد يمثل الخطر الرئيسي في قائمة نقاط الضعف الائتمانية، ومع ذلك كانت تتصور البنوك ارتفاع هذا الخطر خلال عام 2021، في حين تعتبر جميع المخاطر الاخرى غير ذات صلة.

أما فيما يتعلق بالسيولة اختلف رأي البنوك في اختيار أكبر المخاطر، وأوضحت 27% من البنوك المجيبة أن أكثر نقاط الضعف حساسية هي المخاطر المتعلقة بسحب الودائع غير المقيمة، ومع ذلك كانت تتصور البنوك انخفاض هذا الخطر خلال عامي 2020 و2021.

أشار مسح ادراك المخاطر الذي تم إجراؤه خلال عام 2021 أي بعد تفشي الوباء إلى أنه أسدت أكثر من 50% من البنوك المجيبة ارتياحا للثقة في استقرار القطاع المصرفي في قطر رغم وباء كورونا.

وأبلغت جميع البنوك تقريبا عن أن جائحة كورونا واحدا من أعلى المخاطر في عام 2021 على مستوى المخاطر العالمية، ومع ذلك في عام 2022 يتغير تصور معظم هذه البنوك حيث كانت افاداتهم أن جائحة كورونا لن تظل من بين أعلى المخاطر على مستوى المخاطر العالمية.

رأت غالبية البنوك بعد تفشي الوباء أنه يظل التخلف عن السداد من مطوري العقارات اضافة الى التخلف عن السداد من كبار المقترضين من بين المخاطر الرئيسية في قائمة نقاط الضعف الائتمانية، ومع ذلك فإن خطر التخلف عن السداد من مطوري العقارات ارتفع فعلا عامي 2020 و2021 ويتصورون أن يظل مرتفعا عام 2022، في حين خطر التخلف عن السداد من كبار المقترضين فتصورت البنوك أن يبقى منخفضا لكن بفعل التداعيات السلبية لوباء كورونا فقد ارتفع خلال عامي 2020 و2021 ويرى المجيبون أن يظل مرتفعا خلال عام 2022.

فيما يتعلق بالسيولة رأت البنوك المجيبة بعد تفشي وباء كورونا أن سحب الودائع من المودعين بالجملة عامل خطر رئيسي بدلا من سحب الودائع من المودعين غير المقيمين، ومع ذلك فقد ارتفع هذا الخطر خلال عامي 2020 و2021 ويتصور المجيبون أن يظل مرتفعا خلال عام 2022، بينما خطر سحب الودائع من المودعين غير المقيمين كان عكس تصوراتهم حيث ارتفع خلال عامي 2020 و2021 ويرى المجيبون أن يظل مرتفعا خلال عام 2022.

3-2 استجابة اختبارات الضغط المطبقة في البنوك القطرية لوباء كورونا:

تستعمل اختبارات تحليل الحساسية بشكل عام لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر – كل على حدة –على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة الديون غير المنتظمة، التغيرات في أسعار الفائدة، التغيرات في أسعار الصرف والتغيرات في أسعار الأسهم، وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا

النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات، وفي ما يلي اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان التي تم إجراؤها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في قطر.

2-3-1 تحليل مخاطر الائتمان واختبارات الضغط:

لتحليل مخاطر الائتمان يجب تحليل خطر التخلف عن السداد المقاسة بنسبة القروض الغير منتظمة في قطاعات متعددة، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): القروض الغير منتظمة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	2018	2019	2020
القطاع العام	0.0	0.0	0.0
القطاع الخاص	2.9	2.5	2.6
الشركات	1.9	1.7	1.4
الافراد	4.7	4.4	5.5
عبر الحدود	2.2	2.9	4.8

المصدر: البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي 2020، ص 81.

أظهرت نسب القروض الغير منتظمة القطاعية في الجدول أعلاه تطورات مختلفة، حيث انخفضت نسبة القروض الغير منتظمة لقطاع الشركات التي تستحوذ على حوالي 41.5% من إجمالي الائتمان بمقدار0.3% خلال عامي 2020/2019، ومن ناحية أخرى ارتفعت نسبة القروض الغير منتظمة للقطاع الفردي وغير المقيمين بمقدار 1.1% و1.9% على التوالي خلال عامي 2020/2019، باستثناء القطاع العام الذي يعتبر معدوم من القروض الغير منتظمة.

وأشارت التحليلات إلى أنه على الرغم من وجود انخفاض عام في جودة الموجودات، إلا أن هذا الخطر الناجم عن مثل هذه الزيادة في الضعف قد تم احتواؤه حيث زادت البنوك المخصصات لمواجهة القروض الغير منتظمة. (البنك المركزي القطري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020، صفحة 81)

ومن أجل تقييم تأثير المخاطر المحتملة بسبب الضغط على ميزانية أرصدة قطاع الشركات والأسر، فقد تم اجراء سيناريوهات ضغط على المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي من خلال افتراض مستويات عالية من القروض الغير منتظمة من القطاع الخاص، وافتراض الضغط على ائتمان قطاع الاستهلاك بمعدل أعلى لأن القطاع الفردي يحتفظ بأكثر من نصف إجمالي القروض الغير منتظمة، ويفترض وجود حالة ضغط معتدلة لجميع القطاعات الأخرى باستثناء القطاع العام.

وأظهرت نتائج اختبارات الضغط أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك تراجعت ما بين 3.5% الى 6.2% وتحتاج بعض البنوك بشكل فردي إلى زيادة مستوى رأس المال لديها لتلبية الحد الأدنى المطلوب من متطلبات كفاية رأس المال (البنك المركزي القطري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020، صفحة 82).

ومن أجل فحص حدود نسبة القروض الغير منتظمة التي يمكن أن يتحملها القطاع المصرفي دون التأثير سلبا على نسب كفاية رأس ماله إلى ما دون الحد الأدنى، يتم إجراء تحليل الضغط على التعادل وهو ما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تفشي الوباء 2019 /2020

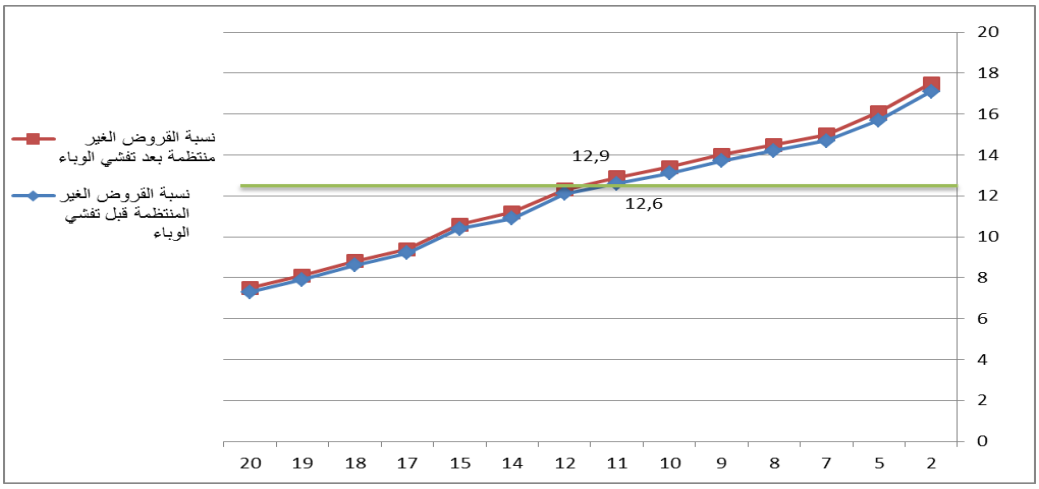

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي ، 2019، صفحة 83)، و (البنك المركزي القطري ، تقرير الاستقرار المالي ، 2020، صفحة 82)

بعد تطبيق السيناريو أعلاه تم تسجيل ارتفاع على مستوى نسبة كفاية رأس المال لدى جميع القطاعات باستثناء القطاع العام في قطر من 12.6% إلى 12.9%، مما يعني أن النسبة بعد تأثير الصدمة تبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في قطر والبالغ 12.5%.

أشار التحليل أيضا ومع الأخذ في الاعتبار أن 12.5% هو الحد الأدنى المعياري لنسبة كفاية رأس المال المطلوب الحفاظ عليه من قبل البنوك، يجب أن يتحول ما لا يقل عن 12% من القروض المنتظمة لجميع القطاعات باستثناء القطاع العام الى قروض غير منتظمة لكي تصبح نسبة كفاية رأس المال دون الحد الأدنى المطلوب.

وبالتالي، أشارت اختبارات الضغط الائتماني على الرغم من إمكانية تحديد آثار المخاطر على مستوى البنك الفردي بشكل عام، إلى أن القطاع المصرفي في وضع مريح وقادر على تحمل التداعيات السلبية لوباء كورونا بسبب توافر رأس المال الكافي.

2-3-2 تحليل مخاطر السيولة واختبارات الضغط:

لتحليل مخاطر السيولة يجب تحليل الفجوة التمويلية للعملاء والفجوة بين الائتمان الممنوح والودائع المحلية، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): نسبة الفجوة التمويلية الفصلية للعملاء

	ديسمبر 2019	مارس 2020	جوان 2020	سبتمبر 2020	ديسمبر 2020
السحب على الكشوف	-126.9	-146.5	-347.4	-251.2	-153.9
اقل من شهر	-79.8	-80.5	-97.6	-59.0	-75.4
1-3 شهور	-114.5	-71.5	-95.4	-149.8	-119.1
3-6 شهور	-40.9	-41.5	-51.4	-71.3	6.4
6-12 شهور	-154.2	-205.1	-67.7	-66.5	-166.4
1-2 سنة	-284.6	-332.2	-372.5	-383.9	-305.8
اكثر من 2 سنة	90.0	90.5	90.9	91.0	89.6

المصدر: البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي 2020، ص85.

تعتبر فجوة تمويل العميل مؤشر تحوطي احترازي كلي لمخاطر التمويل وتشير فجوة التمويل السلبية إلى مخاطر منخفضة أو معدومة.

بناء على ما سبق تشير الفترة الزمنية قصيرة الأجل إلى مخاطر منخفضة أو معدومة باستثناء الفترة التي تتراوح ما بين 3 و6 أشهر، وفي فترة الاستحقاق متوسطة الأجل تحسنت نسبة فجوة الأموال إلى حد ما مما يشير إلى قيام البنوك بإطالة هيكل استحقاق الودائع، وظلت فجوة التمويل في المجموعة الزمنية طويلة الأجل "فوق عامين" ايجابية عند نفس المستوى تقريبا أو أقل كما لوحظ في نهاية العام السابق.

بشكل عام تحسنت السيولة الهيكلية للقطاع المصرفي خلال العام رغم تفشي الوباء مما يؤدي إلى تقليل نقاط الضعف من السيولة الهيكلية.

ونظرا لأن وتيرة النمو في الودائع المحلية كانت أقل مقارنة بالنمو في الائتمان، فقد زادت الفجوة بين الائتمان الممنوح والودائع المحلية بالقيمة الاسمية، ويتم تمويل هذه الفجوة في مصادر الأموال المحلية في الغالب من مصادر أموال خارجية تشمل الودائع غير المقيمة، وأوراق الدين، والأموال من المؤسسات المالية الأجنبية، وصافي الأموال ما بين الفروع والإدارات الرئيسية للبنوك، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نسبة توزيع مصادر الأموال الخارجية قبل وبعد تفشي الوباء 2020/2019

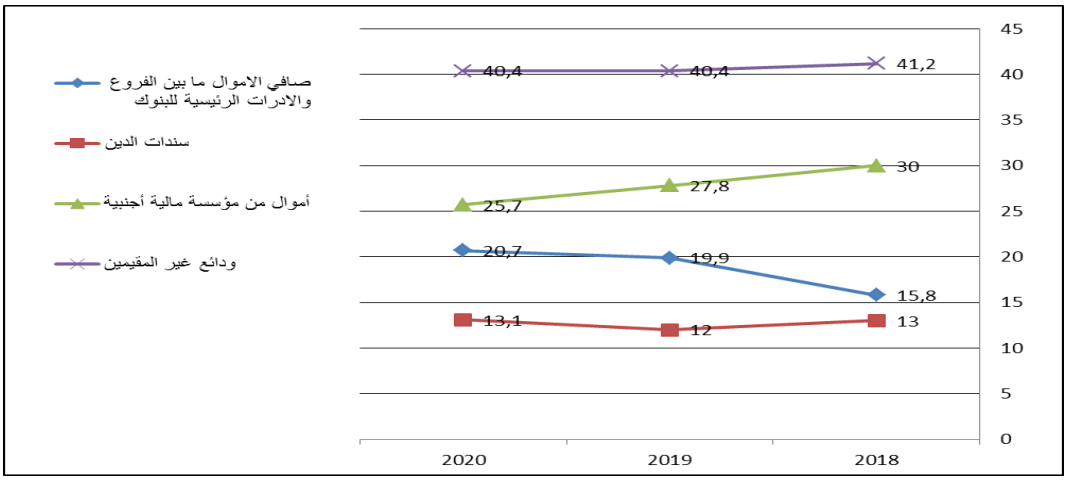

المصدر: البنك المركزي القطري، تقرير الاستقرار المالي، 2020، ص84.

من الشكل أعلاه يتبين أنه قبل تفشي الوباء ارتفعت نسبة صافي الأموال ما بين الفروع والادارات الرئيسية للبنوك بنسبة 4.1% واستمرت في الارتفاع رغم تفشي الوباء بنسبة 0.8% سنة 2020، بينما انخفضت سندات الدين سنة 2019 أي قبل تفشي الوباء بنسبة 1% لتعود إلى الارتفاع بنسبة 1.1% سنة 2020 بعد تفشي الوباء، وبقيت حصة الودائع من غير المقيمين في نفس المستوى، أما فيما يخص الأموال من المؤسسات المالية الأجنبية التي هي في الغالب قصيرة الأجل بطبيعتها فانخفضت بعد تفشي الوباء وهذا راجع إلى تقليل مخاطر سحب السيولة.

ولتقييم أثر مخاطر سحوبات المودعين في جميع القطاعات الاقتصادية إلى جانب مخاطر تحديد آجال الاستحقاق من المؤسسات المالية الأجنبية، فقد تم إجراء اختبار ضغط على جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للقطاع المصرفي. واختلفت الافتراضات حول وزن السحب عبر مستوى الاستحقاق حيث يكون أجل الاستحقاق المنخفض ذو وزن مخاطر أعلى. (صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2020، صفحة 137)

أشارت نتائج اختبار الضغط لمخاطر السيولة إلى أن جميع البنوك لديها مصادر سيولة كافية لتحمل المخاطر باستثناء بنك واحد، ويمكن لبعض البنوك تغطية نقص السيولة لديها في حالة حدوث صدمة سيولة مفترضة دون استخدام خيار إعادة الشراء. وتطلب البنوك الأخرى التي تحتاج إلى ممارسة خيار إعادة الشراء الخاصة بها حوالي 25% إلى 70% من أذونات الخزينة الخاصة بها لتغطية عمليات السحب هذه، نظرا إلى أن الموجودات السائلة الخارجية يتم استغلالها بنسب 50%.

الخلاصة:

اكتسبت اختبارات الضغط في السنوات الماضية أهمية متزايدة في القطاع المصرفي كأداة فعالة لإدارة المخاطر المصرفية، وأسلوب جديد لتقييم وقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات والأزمات التي قد تواجهها على المدى البعيد، عن طريق وضع سيناريوهات قاسية لكنها ممكنة الحدوث، بهدف المساعدة في اختيار السياسات والاجراءات التصحيحية المناسبة بما يساهم في تعزيز قدرة البنوك على تحمل الأزمات وتعزيز الاستقرار في النظام المالي.

واجهت الأنظمة المصرفية عبر العالم تحديات كبيرة خلال أزمة كورونا نتيجة تعطل معظم المشاريع الاقتصادية والتي تعتبر البنوك الممول الرئيسي لها، مما جعل احتمال تعثر هذه المشاريع مرتفع نسبيا. مما يتوجب اعتماد البنوك اسلوب تحوطي لمواجهة تعثر أصحاب هذه المشاريع أو تأخرها عن تاريخ السداد وذلك من خلال الاحتفاظ برأس مال اضافي بما يسمح لها من تحقيق نوع من الاستقرار المالي.

قام البنك المركزي القطري باختبارات ضغط لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات بعد أن عصفت أزمة كورونا بالاقتصاد العالمي والمحلي، أن الجهاز المصرفي القطري ما يزال قادرا بشكل عام على تحمل الأزمات.

النتائج:

- تعتبر اختبارات الضغط التي تجريها البنوك المركزية بمثابة مراجعة تحليلية شاملة لمدى كفاية رأس المال، وتقدم وسائل هيكلية للمراقبين والمنظمين لتقييم ما إذا كانت البنوك تمتلك رأس مال كافيا، وأيضا ما إذا كانت البنوك قادرة بسرعة وبدقة على تحديد درجة انكشافها للمخاطر؛

- وضع البنك المركزي القطري سيناريو افتراضيا يتمثل بتزايد التداعيات السلبية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للاقتصاد الكلي المحلي وأهم هذه الافتراضات تمثلت في افتراض مستويات عالية من القروض الغير منتظمة من القطاع الخاص، وافتراض ضغط بمعدل أعلى على ائتمان قطاع الاستهلاك، أما فيما يخص الافتراضات الخاصة بالسيولة فكانت افتراضات متفاوتة حول وزن السحب عبر مستوى الاستحقاق حيث يكون أجل الاستحقاق المنخفض ذو وزن مخاطر أعلى؛

- بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في دولة قطر ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو السابق 12.6%، 12.9% للأعوام 2019، 2020 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فان نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في دولة قطر والبالغ 12.5% والحد الأدنى المحدد من لجنة بازل والبالغ 10.5%؛

- يعتبر القطاع المصرفي القطري قطاعا سليما ومرنا قادرا على تحمل الأزمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن فيروس كورونا، نتيجة تمتع البنوك القطرية بمستويات مرتفعة من رأس المال مقرونة بانخفاض القروض الغير منتظمة وهذا ما يضمن أيضا مرونة نظامية اتجاه الضغوط الاضافية؛

- ساهم البنك المركزي القطري في تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي في قطر من خلال إصدار التعليمات الخاصة بإجراء اختبارات الضغط والإشراف عليها وتحديثها من فترة لأخرى، حيث قام بتحديث نظام ادارة مخاطر الائتمان ليشمل تقارير اضافية عن الافصاح عن الانكشافات الكبيرة، وقام بإصدار تعليمات رقابية معدلة بشأن متطلبات كفاية رأس المال.

الاقتراحات:

- ينبغي على البنوك إجراء اختبارات الضغط بصفة مستمرة ودورية، حتى تتمكن من التقييم الدقيق لوضعها المالي والتأكد من كفاية رأس المال، مستوى السيولة لديها وبالتالي امكانية مواجهة الأزمات؛

- ينبغي على البنوك القطرية المواصلة في إجراء اختبارات الضغط للتأكد من تحقيق الاستقرار المالي لديها خاصة في ظل استمرار ازمة كورونا في السنوات القادمة، وما قد ينتج عليه من تأثر لمشاريع المقترضين الذين قاموا بإنجاز مشاريع كبرى لاستضافة كأس العالم سنة 2022؛

- ينبغي على الجزائر الاستفادة من اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي، وذلك في ظل النجاح الذي حققته هذه الأداة في العديد من الدول؛

- ينبغي على البنوك الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال اختبارات الضغط واستخلاص الدروس منها خاصة التجربة القطرية، وذلك بهدف تقييم كفاءة النظام المصرفي والمالي الجزائري في إدارة المخاطر والأزمات ممكنة الحدوث، خاصة في ظل توجه الجزائر نحو تطبيق مقررات بازل الجديدة؛

- ينبغي على الجزائر الاستفادة من التجربة القطرية في مجال تطوير الانظمة لإجراء اختبارات الضغط على القطاع المصرفي، وذلك بما يمكنها من تطبيق مقررات بازل الجديدة والتي تعتبر اختبارات الضغط جزء مهما منها.

قائمة المصادر والمراجع

1. محمد امين صلاح الدين، و صادق راشد الشمري، (سنة مجهولة)، متطلبات نموذج اختبارات التحمل وامكانية التطبيق في المصارف العراقية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 19(71).

2. البنك المركزي الاردني، (ديسمبر, 2016)، تعليمات اختبارات الاوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الاردن، الاردن.

3. البنك المركزي القطري،(2020,جوان)، القروض والالتزامات الخاصة بالقطاعات المتضررة من الاجراءات الخاصة بمكافحة وباء كورونا، قطر.

4. البنك المركزي القطري، (2020)، تقرير الاستقرار المالي.

5. البنك المركزي القطري، (2019)، تقرير الاستقرار المالي.

6. البنك المركزي الكويتي، (2014)، معايير كفاية رأس المال-بازل 03 للبنوك الاسلامية، الكويت.
7. بنك عوده السوري،(2012) تقرير الاستقرار السنوي، سوريا.
8. حنيفي بن ربيع، و عبد المالك بن زابة، (ديسمبر, 2014)، اختبارات التحمل كآلية لادارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد(09)، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
9. شروق حمدوش، و آخرون، (جوان , 2019)، اختبارات الضغط تقنية من تقنيات الهندسة المالية لتحديد درجة الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية، مجلة المنهل الاقتصادي(01).
10. صندوق النقد العربي، (2018)، المنهجية الحديثة لاختبارات الاوضاع الضاغطة، ابوظبي.
11. صندوق النقد العربي،(2020) ،تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية،الامارات العربية المتحدة.
12. صندوق النقد العربي، (2019)، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.
13. محمد داود عثمان، (2008)، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، اطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية للعلوم لمالية والمصرفية، الاردن.
14. Hull, J. (2007). gestion des risques et institutions financières, 2, paris: pearson education.